الأمم المتحدة S/2008/645

مجلس الأمن

Distr.: General
13 October 2008
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بالقرار ١٨٢٦ (٢٠٠٨)، الذي جدد فيه مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وطلب مني أن أقدم تقريرا في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عن الحالة في كوت ديفوار، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات. ويغطي التقرير أهم التطورات التي شهدتها كوت ديفوار منذ تقريري المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/451).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ - ظل المناخ السياسي في كوت ديفوار إيجابيا خلال الفترة قيد الاستعراض. وكثفت جميع الأحزاب السياسية أنشطة حملاتها للإعلام والتوعية في جميع أنحاء البلد مع تسارع وتيرة التحضير للانتخابات الرئاسية. وكان بإمكان القادة السياسيين ونشطاء الأحزاب التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المنطقتان الغربية والشمالية اللتين كانتا في حالة اضطراب حتى ذلك الوقت. وعقد حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم مؤتمرا وطنيا في ياموسوكرو في ٣٠ آب/أغسطس، عين خلاله الرئيس لوران غباغبو مرشحا له في الانتخابات الرئاسية. ونظمت نائبة رئيس الحزب، سيمون غباغبو، حملة لمدة أسبوعين في الجزء الشمالي من البلاد، زارت خلالها بيومي وبواكيه ودواباكالا وكاتيولا وتافيريه. وخلال الحملة، دعت إلى التعجيل بتنفيذ أحكام اتفاق واغادوغو ذات الصلة بنزع سلاح القوى الجديدة وتسريحها وإعادة إدماجها وإنشاء قوات مسلحة موحدة قبل الانتخابات.

161008 141008 08-54369 (A)

٣ - ونظم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار المعارض حملة توعية لمدة أسبوع في منطقة وادي باندامًا، في حين قام زعيم الحزب ومرشحه للانتخابات الرئاسية، الرئيس السابق هنري كونان بيديه، بجولة شمال البلد لمدة ستة أيام في شهر آب/أغسطس، حيث زار بيوميه وبواكيه وداباكالا ودجيبونوا وكاتيولا وساكاسو. ونظم مسؤولون كبار من حزب تجمع الجمهوريين التابع للحسن واتارا، بمن فيهم الأمينة العامة للحزب، هنرييت دياباتيه، حملات مماثلة في جنوب شرق البلاد في آب/أغسطس. وفي ليلة يوم ١٠ آب/ أغسطس، اقتحمت مجموعات من الشبان الموالين للحزب الحاكم الفندق الذي كانت تقيم به السيدة دياباتيه والوفد المرافق لها وحاولت مهاجمة أتباع حزبها. وتمكنت السيدة دياباتيه من العودة إلى أبيدجان بسلام بمساعدة من قوات الأمن الإيفوارية. وفي ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، عقد حزب تجمع الجمهوريين مؤتمره الوطني في ياموسوكرو الذي عين خلاله الحسن واتارا مرشحا له في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وفي تلك الأثناء، كثفت تنظيمات المجتمع المدني أيضا أنشطتها، حيث اعتمدت مدونة قواعد سلوك لتنظيم أنشطتها خلال الفترة الانتخابية وأحدثت آلية لمراقبة تنفيذ اتفاق واغادوغو.

٤ - وفي إطار المشاورات المنتظمة التي يعقدها ممثلي الخاص، السيد ي. ج. تشوي، واصل اجتماعاته مع الزعماء السياسيين لكوت ديفوار، بمن فيهم الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء غيوم سورو، والسيد بيديه والسيد واتارا، لتبادل الآراء بشأن حالة الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية والدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنفيذ اتفاق واغادوغو. وتشاور الممثل الخاص مع الزعماء السياسيين بشأن الخطة الأمنية الشاملة للانتخابات، التي وضعتها قوات الأمن الإيفوارية بالاشتراك مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن. وبالإضافة إلى ذلك، عقد مشاورات منتظمة مع ميسر عملية السلام في كوت ديفوار رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، بشأن المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق واغادوغو.

٥ - وعقد الميّسر اجتماعين للجنة التقييم والرصد، المؤلفة من ممثلي الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو، والمنشأة لمراقبة تنفيذ الاتفاق وتذليل أي عقبات قد تعترض طريقه. وعقد الاجتماع الأول في ١٠ تموز/يوليه بحضور رئيس الوزراء سورو، وأعضاء الجهاز الاستشاري الدولي، ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، روبرت مامبيه، ووزير الدولة للتعاون الدولي في فرنسا، ألان جوياندية. ونوقشت خلال الاجتماع سبل إزالة القيود اللوجستية التي تعوق بدء عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. وعقد الاجتماع الثاني في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر وركز على التدابير الرامية إلى حل مسألة مطروحة منذ وقت طويل، هي تحديد رتب وأعداد أفراد القوى الجديدة التي ينبغي إدماجها في الجيش الجديد. وأجرى الرئيس

غباغبو أيضا اتصالات منتظمة مع الميّسر وزار واغادوغو في ٢٨ تموز/يوليه لإجراء مشاورات بشأن عملية السلام.

ثالثا – الحالة الأمنية

٦ – ظلت الحالة الأمنية في البلاد مستقرة على العموم. بيد أن عددا من الحوادث الأمنية المثيرة للقلق وقعت في أبيدجان في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن مجموعات من الشبان الموالين للحزب الحاكم منعت بدء عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في كوكودي بأبيدجان، مبررة ذلك بعدم وجود مسؤولين من المعهد الوطني للإحصاء. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، حاول مهاجمون مسلحون دخول مقر إقامة وزير البناء والإسكان، مارسيل آمون تانوه، الذي يتولى أيضا تنسيق حملة حزب تجمع الجمهوريين المعارض.

٧ – ونتجت أهم الحوادث الأمنية التي أبلغ عنها خلال الفترة قيد الاستعراض في مناطق أخرى عن مظاهرات قامت بها عناصر ساخطة من القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية. وواصلت عناصر القوى الجديدة الإعراب عن استيائها من ترتيبات إدماجها في الجيش الجديد المزمع إنشاؤه ومن الفرص المتاحة لإعادة الإدماج. ففي ١٨ آب/أغسطس، تظاهر في بواكيه أكثر من ٢٠٠ فرد من المقاتلين المجمعين التابعين للقوى الجديدة، مطالبين بصرف بدلات شهرية لهم، في حين طالبت عناصر القوى الجديدة التي كانت تقوم سابقا بتنظيم جلسات المحاكم المتنقلة بدفع العلاوات المستحقة لها. واستمرت الاحتجاجات بصورة متقطعة حتى نهاية آب/أغسطس. وفي ٢٦ تموز/يوليه، تظاهرت عناصر من اللواء المختلط في نغاتادوليكرو مطالبةً بالبدلات المستحقة لها. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، احتجت عناصر من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية في داوكرو وياموسوكرو على عدم دفع الحكومة مكافآت الحرب لها. وساعدت تدخلات مسؤولين رفيعي المستوى من القوى الجديدة ورئيس الوزراء سورو على استعادة الهدوء في بواكيه.

٨ – وظل الوضع مدعاة للقلق في مناطق أخرى نتيجة التوتر بين المجتمعات المحلية بسبب النزاع على الأراضي وغيرها من النزاعات، وخاصة في المنطقة الغربية، فضلا عن الإضرابات والمظاهرات احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة في المناطق الحضرية. ففي غرب البلاد، خلقت هجمات قطاع الطرق المسلحين شعورا حادا بانعدام الأمن. وفي ١٠ تموز/يوليه، قتل عنصران من اللواء المختلط لمركز القيادة المتكاملة المرابط في فامييّنكرو في كمين نصبه أشخاص مجهولو الهوية، بينما كانا يقومان بدورية في المنطقة. وبعد هذا الحادث، غادر عناصر اللواء المختلط فامييّنكرو رافضين العودة إليها. وفي ١٩ تموز/يوليه، تدخلت عملية

الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية لفض اشتباكات وقعت في بونا شمال شرق البلاد بين عناصر من القوى الجديدة ومجموعة من الشبان. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ آب/أغسطس، نظم أعضاء إحدى منظمات المجتمع المدني مظاهرة عنيفة احتجاجا على استغلال الموارد الطبيعية من قبل عناصر القوى الجديدة في منطقة بوندوكو شرق البلاد. ووردت أيضا أنباء عن وقوع اشتباكات طائفية عنيفة في قرية تقع شمال شرق كوت ديفوار في ٣ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص ووقوع عدة إصابات.

٩ - ولا يزال هناك جو من انعدام الأمن في الجزء الغربي من البلاد، وكذلك في أجزاء من منطقة الثقة السابقة، نتيجة لاستمرار الهجمات العشوائية على يد قطاع طرق مجهولي الهوية، إضافة إلى أعمال العنف بما فيها اغتصاب النساء. ولا تزال الحالة أشد خطورة في المدن والقرى الواقعة على طول الطريق الرابطة بين دويكويه وبانغولو، ولا سيما في بيناو قرب بانغولو، وكذلك بلوديه وتوازيو بالقرب من دويكويه.

١٠ - وقد أعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقييما شاملا للحالة الأمنية في الفترة السابقة على الانتخابات والتالية لها مباشرة، بما في ذلك تحليل مفصل للمخاطر، فضلا عن التدابير اللازم اتخاذها للحد من المخاطر والتهديدات الأمنية ذات الصلة بالانتخابات. ومن شأن العوامل التالية جميعها الإسهام في التقليل من هذه المخاطر والتهديدات الأمنية: الموارد والترتيبات الحالية، بما فيها دور الوساطة والتحكيم المنوط بالميسر؛ ودور التصديق الذي يقوم به ممثلي الخاص؛ ورصد الانتخابات ومراقبتها من قبل الجهات المعنية المحلية والدولية؛ وآلية التشاور الدائم بين القادة السياسيين الإيفواريين؛ وعلاقة العمل البناءة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ؛ وموارد الجيش والشرطة المتوفرة لدى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن؛ وعلاقة العمل المتينة القائمة حاليا بين قادة قوات الدفاع والأمن الوطنية والقوى الجديدة وقوة ليكورن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأفادت العملية أيضا أنها ستوصي، عند اللزوم، باللجوء إلى ترتيبات التعزيز المشتركة بين البعثات، المنصوص عليها في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، خلال الفترة التي تسبق الانتخابات أو تعقبها. وفي غضون ذلك، ما زالت المشاورات مستمرة بين الميّسر وزعماء كوت ديفوار بشأن اتخاذ تدابير أخرى لضمان وضع ترتيبات أمنية كافية في أثناء الانتخابات وبعدها.

١١ - ووضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتشاور مع قادة قوات الدفاع والأمن والقوى الجديدة، خطة أمنية للانتخابات تستهدف توفير الأمن الشامل باتخاذ تدابير منها منع التنقل غير المشروع للجماعات المسلحة عبر حدود كوت ديفوار. وتأخذ الخطة في حسبانها التهديدات المحتملة التي كشف عنها التقييم الذي أجرته العملية، وتراعي كذلك

حساسية الفترة التي تعقب إعلان نتائج الانتخابات. وفي غضون ذلك، تواصل القوات التابعة للعملية دورياتها داخل البلد، وعلى طول الحدود الإيفوارية الليبرية بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية أيضا بعقد اجتماعات للتنسيق والاتصال مع البلدان المتاخمة لكوت ديفوار، وهي غانا وغينيا وبوركينا فاسو، لوضع ترتيبات أمنية على طول الحدود المشتركة في إطار التحضير للانتخابات المقبلة.

رابعا – الحالة الإنسانية

١٢ – استمر تحسن الحالة الإنسانية العامة في البلد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار التطور الإيجابي لعملية السلام وتواصل عملية إعادة توطين المشردين داخليا. وتحقق تقدم بالغ الأهمية بقيام منسّق الشؤون الإنسانية في كوت ديفوار، بإغلاق مركز العبور المخصّص للمشردين في غيغلو بصفة رسمية في ٣١ تموز/يوليه. وفي هذه الأثناء يعكف الشركاء في مجالي الشؤون الإنسانية والتنمية على النظر في وضع آليات للاستجابة الملائمة من أجل معالجة حالة انعدام الأمن التغذوي والغذائي في شمال البلد. فقد أفاد برنامج الأغذية العالمي أن النتائج الأولية لمسح تغذوي أُجري في تموز/يوليه ٢٠٠٨، بالتعاون مع البرنامج التغذوي الوطني ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، تبين أن سوء التغذية قد وصل إلى نسبة عالية قدرها ١٧,٥ في المائة. وأوضح هذا المسح كذلك أن الحالة التغذوية للسكان في هذه المناطق قد تدهورت تدهورا حادا منذ المسح المشترك الذي أُجري في عام ٢٠٠٦ والذي بلغت فيه هذه النسبة نحو ١٢,٥ في المائة.

خامسا – الانتعاش الاقتصادي

١٣ – على الجبهة الاقتصادية، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، بفضل انتعاش قطاع البترول و ”فوائد السلام“. ويُنتظر أن ترتفع نسبة التضخم إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة الأسعار العالمية للأغذية والطاقة. وتشير التوقعات المتعلقة برصيد الحساب الجاري إلى وجود فائض يُعادل ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، بفضل زيادة الفائض التجاري نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. أما التدابير الهيكلية الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية وإلى دعم برنامج الانتعاش الاقتصادي فلن تُنفّذ إلاّ بعد الانتخابات. ويُنتظر أن تؤدي هذه المبادرات، ولا سيما الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في قطاعات الطاقة والكاكاو والبن، مقترنة بتحسينات في مجالي الشفافية والإدارة المالية العامة، إلى تشجيع الجهات المانحة على تقديم دعم قوي لبرنامج التعمير.

١٤ - ونجحت الحكومة في زيادة الإيرادات في عام ٢٠٠٧، مما ساعد على خفض العجز المالي إلى ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُنتظر أن يستمر حجم الإيرادات المحصلة في التزايد في عام ٢٠٠٨ مع توسّع الحكومة في إدارة الضرائب في المناطق الشمالية وزيادة عائدات النفط بفضل ارتفاع أسعاره. ويُنتظر أن يرتفع الإنفاق الإجمالي في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن يتقلّص العجز المالي إلى ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتظل التوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مرهنة بالتطورات السياسية، لأن استمرار حالة السلم في البلد وإجراء الانتخابات هما الشرطان المسبقان للانتعاش الاقتصادي والاستئناف الكامل للدعم المقدم من الجهات المانحة. وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض الجهود التي تقودها وزارة التخطيط لصياغة استراتيجية للحد من الفقر توطئة للمصادقة المرتقبة عليها قبل آخر تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

١٥ - يجدر التذكير بأن اتفاق واغادوغو، الذي وُقع في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، يسعى إلى حل الأزمة في كوت ديفوار بالقيام أساسا بإزالة منطقة الثقة التي كانت تقسم البلد؛ وإعادة بسط إدارة الدولة في جميع أرجاء البلد؛ وحل الميليشيات، ونزع سلاح المحاربين وإلحاقهم ببرنامج للخدمة المدنية؛ ودمج القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وتبسيط وتعجيل عملية تحديد هوية السكان من أجل تيسير تسجيل المؤهلين للتصويت؛ وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة. ووُقع اتفاقان تكميليان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. فأسند الاتفاق الأول إلى شركة فرنسية خاصة، هي شركة ساغيم (Sagem)، المسؤولية الفنية عن عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، في حين حدد الاتفاق الثاني أطرا زمنية جديدة لتنفيذ أهم العمليات المتبقية، وهي توحيد القوات المسلحة؛ ونزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم؛ واستعادة سلطة الدولة؛ وتحديد هوية السكان؛ وتسجيل الناخبين؛ وإجراء الانتخابات. ونص الاتفاق التكميلي الثاني على أن تُجرى الانتخابات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وعلى تجميع أفراد القوى الجديدة وتخزين أسلحتها، بدلا من تنفيذ برنامج شامل لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم قبل الانتخابات. وقد تقرر في وقت لاحق أن تجرى الانتخابات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ألف – إعادة توحيد البلد

١٦ – تمشيا مع أحكام اتفاق واغادوغو، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتفكيك آخر مركز مراقبة على الخط الأخضر في ٣٠ تموز/يوليه. وبإزالة جميع مراكز المراقبة، يكون الخط الأخضر الذي حل محل منطقة الثقة قد كف من الناحية الفعلية عن الوجود. وواصلت وحدات الشرطة المختلطة دورياتها في منطقة الثقة السابقة، بالرغم من أن قدرتها العملياتية ظلت محدودة بسبب عدم كفاية المعدات والدعم المالي.

١٧ – وواصل مركز القيادة المتكاملة، الذي يشرف على وحدات الشرطة المختلطة ويتولى مسؤولية تنفيذ جميع الجوانب العسكرية والأمنية من اتفاق واغادوغو، بناء قدراته بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن. ويضم المركز في الوقت الحاضر، من قوام كلي مأذون به قدره ٦٦٨ فردا، ٤٥٨ عسكريا من القوات الحكومية والقوى الجديدة: ٢١٤ فردا يتمركزون في مقر القيادة في ياموسوكرو، و ٢٤٤ فردا ينتشرون في منطقة الثقة السابقة كجزء من وحدات الشرطة المختلطة وعناصر الدعم. وبالرغم من تحسن القدرات الاتصالية للمركز وحركيته، فإن فعاليته العملياتية ما زالت تعوقها محدودية القدرات المالية واللوجستية. ولم ينتظم دفع بدلات الغذاء وبدلات الوقود لموظفي مركز القيادة، بمن فيهم أفراد وحدات الشرطة المختلطة، على مدى العدة أشهر الماضية.

١٨ – وتواصل عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن الاحتفاظ في مركز القيادة المتكاملة بخلية تنفيذ متكاملة، تضم أفرادا من الجيش والشرطة وأفرادا مدنيين، لدعم قدرة المركز في مجالي التخطيط والتنسيق. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم اللوجستي إلى مركز القيادة واشتمل ذلك على المساعدة في مجال النقل، ودعم الاتصالات، وتوفير المعدات المكتبية.

باء – تجميع المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

١٩ – في ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم تجميع ٣٦٤ ١١ فردا من أفراد القوى الجديدة من قوام مجموعه ٦٧٨ ٣٤ محاربا أعلنت الجماعة عن تبعيتهم لها. ومن بين المحاربين السابقين الذين تم تجميعهم، اختار ٥٩٨ ٧ فردا أن يتم تسريحهم، كان من بينهم ٨٠٢ من المحاربين الأجانب (من بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، وليبريا)، و ٧٦٦ ٣ فردا أبدوا اهتمامهم بالانضمام إلى الجيش الوطني الجديد. ولم يتم جمع سوى ١٠ قطع من الأسلحة وبعض قطع الذخيرة. ومن بين أفراد القوى الجديدة الذين تم تجميعهم، جرى تسريح ٤٥٥ محاربة تطوعت ٢٨ منهن بالانضمام إلى الجيش الجديد.

٢٠ - وما زال البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والإنعاش المجتمعي، الذي يفترض أن يستوعب ٠٠٠ ٧ محارب سابق، يواجه مشكلات مالية ضخمة وقيودا تنتقص من قدراته. ولم يتلق البرنامج من الحكومة سوى ١٠ ملايين دولار من المبلغ الذي كان ينتظر أن يحصل عليه في عام ٢٠٠٨، وهو ٣٢,٥ مليون دولار. وأجبرت المعوقات المالية البرنامج على تقليص برامجه وإقفال معظم مكاتبه في شتى أرجاء البلد. وفي الوقت نفسه، لن يكون بوسع البرنامج الوطني للخدمة المدنية، برغم زيادة قدراته، أن يستوعب العدد المتوقع من المحاربين السابقين، وهو ٠٠٠ ١٥ فرد، بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الإيفوارية والقوى الجديدة. وفي هذه الأثناء، استهلت عدة جهات مانحة، من بينها البنك الدولي ووكالات تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، برامج لإعادة إدماج المحاربين السابقين والشباب المعرضين للخطر.

٢١ - ووافق مكتب دعم بناء السلام على تقديم ٤ ملايين دولار لتمويل ٠٠٠ ١ مشروع بالغ الصغر لإعادة إدماج ما يزيد على ٠٠٠ ٥ محارب في الأجل القصير، ريثما يتم استيعابهم في برنامج إعادة الإدماج الأطول أجلا. وفي أعقاب مشاورات مع القوى الجديدة، قام ممثلي الخاص بجولة واسعة في شتى أرجاء البلاد لتوعية المحاربين السابقين، وإطلاق المشروعات البالغة الصغر في آب/أغسطس. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم استهلال ثلاثة مشاريع من هذا النوع لفائدة ٣٠ محاربا سابقا. وتمت الموافقة على ١٤ مشروعا إضافيا، ستكون لفائدة ١٢٩ محاربا سابقا عند تنفيذها. وقد رحبت الحكومة الإيفوارية، بالإضافة إلى قادة القوى الجديدة والميليشيات، بهذه المبادرة التي ستوفر للمحاربين السابقين سبلا بديلة لكسب الرزق وستساعد على توطيد الاستقرار في الفترة السابقة على الانتخابات.

جيم - نزع سلاح الميليشيات وحلها

٢٢ - فرغ مركز القيادة المتكاملة والبرنامج الوطني لإعادة الدمج والإنعاش المجتمعي من تسجيل الميليشيات وتصنيفها في الجزء الغربي من البلد. وعلى الرغم من أن الأرقام النهائية لم تصدر حتى الآن، أفاد المركز بأن عدد أفراد الميليشيات الذين تم تصنيفهم يتجاوز ٠١٩ ١ فردا من أفراد الميليشيات المسلحة الذين سبق للحكومة حصرهم في قوائم. ولم تحدد الحكومة بعد الترتيبات المتعلقة بنزع سلاح أفراد الميليشيات وحل هذه الميليشيات وإعادة إدماج أفرادها.

دال – توحيد قوات الدفاع والأمن

٢٣ – باستثناء إنشاء مركز القيادة المتكاملة ووحدات الشرطة المختلطة، لا تزال عملية توحيد قوات الدفاع والأمن متعثرة بسبب تواصل الخلافات بين الأطراف بشأن أعداد ورتب أفراد القوى الجديدة الذين سيتم دمجهم في الجيش الوطني الجديد وقوة الشرطة الوطنية. وكما ذُكر سابقا، اقترح الميسّر، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بأن يدمج في الجيش الجديد ٠٠٠ ٥ فرد، من أصل القوام الكامل للأفراد البالغ ٠٠٠ ٣٥ فرد ممن صرحت القوى الجديدة بتبعيتهم لها، وينضم ٠٠٠ ٤ فرد إلى الشرطة والدرك الوطنيين، ويستوعب ٠٠٠ ٢٠ فرد في الخدمة المدنية، ويستفيد ٠٠٠ ٦ فرد من برامج إعادة الإدماج. ومن المقرر أن تعقد لجنة التقييم والرصد اجتماعا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر يتوقع أن يعالج هذه المسألة.

هاء – إعادة بسط إدارة الدولة في كامل أنحاء البلد

٢٤ – في الوقت الذي أمكن فيه إحراز تقدم كبير في نقل المسؤولين الحكوميين الذين أُخرجوا من الشمال أثناء النزاع، فإن هؤلاء المسؤولين، بمن فيهم حكام المقاطعات، ليسوا قادرين حتى الآن على ممارسة أية سلطة فعلية لأن قادة المناطق التابعين للقوى الجديدة يتلكأون في تسليم سلطاتهم الإدارية والأمنية والمالية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ومن العوامل التي تعوق أيضا عمل موظفي الدولة المنقولين عدم وجود موارد لوجستية ومالية كافية، بالإضافة إلى فترات التأخير الشديد في إعادة إرساء النظام القضائي وتوفير عناصر كافية من الشرطة في الشمال. وتنظر وزارة العدل في الاحتفاظ بالمسؤولين القضائيين الذين نقلوا إلى الشمال لدعم العملية الانتخابية. وتعتبر إعادة التوزيع الفعالة لأفراد الهيئة القضائية وقدرة حكام المقاطعات على العمل دونما عوائق عاملين حاسمين في التسيير السلس للعملية الانتخابية ومصداقيتها.

٢٥ – وقدمت وزارة العدل إلى الحكومة مصفوفة تشغيلية تحدد احتياجات ومراحل نقل موظفي إقامة العدل إلى المناطق الشمالية والوسطى والغربية، وستقدم تلك المصفوفة إلى المانحين لتوفير التمويل. ومن بين الفئات الرئيسية الأربع للمسؤولين الذين سيتم نقلهم القضاة وضباط الإصلاحيات وأقلام المحاكم وموظفوها. وتقوم الوزارة أيضا بصياغة مراسيم تعيين القضاة. ومن المهم للغاية أن تبدأ المحاكم العشر الواقعة في المناطق المعنية عملها قبل صدور القائمة الانتخابية المؤقتة، لأنها ستقوم بالفصل في الشكاوى المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين.

٢٦ – وشرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دراسة استقصائية لنظام التعليم القانوني الإيفواري، لتقييم القدرات التدريبية الحالية وتحديد المجالات المستهدفة لبناء القدرات

وتقديم المساعدة التقنية. وفرغ من أعمال إعادة التأهيل الممولة من المانحين في المرافق الإصلاحية الواقعة في مناطق من البلد خاضعة لسيطرة القوى الجديدة، في كورهوغو وبواكيه. ويتوقع إنجاز المزيد من أعمال إعادة التأهيل، التي هي قيد التنفيذ في ثمانية مرافق أخرى، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

واو – تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين

٢٧ – يجدر التذكير بأن اتفاق واغادوغو توخى الإسراع بوتيرة عملية تحديد هوية الإيفواريين المؤهلين للتصويت. وفي هذا الصدد، نص الاتفاق على أن جميع الأفراد المسجلين بالفعل في قائمة الناخبين في عام ٢٠٠٠ يعتبرون مؤهلين تلقائيا للحصول على بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين؛ وستقوم المحاكم المتنقلة المقامة حاليا بإصدار نسخ مطابقة لشهادات ميلاد الإيفواريين البالغين ١٨ سنة فما فوق، الذين لم يسبق تسجيل ولاداتهم في سجلات الحالة المدنية، لتمكينهم من التسجيل بغرض التصويت؛ وسيعاد إنشاء سجلات الحالة المدنية التي فقدت أو أتلفت خلال النزاع من أجل تمكين جميع الإيفواريين الآخرين الذين ربما لم يدرجوا في قائمة الناخبين لعام ٢٠٠٠ من التسجيل لغرض التصويت.

٢٨ – وقد ذكرت في تقريري السابق أن الجولة الرابعة من عمليات المحاكم المتنقلة انتهت رسميا في ١٥ أيار/مايو. وبناء على توصية رفعها اجتماع الإطار الاستشاري الدائم، المعقود في ٩ أيار/مايو، أقيمت محاكم متنقلة إضافية في ٢٧ آب/أغسطس لإصدار نسخ مطابقة من شهادات الميلاد للمتقدمين بطلبات في المناطق التي لم تجر تغطيتها بشكل كاف خلال العملية الرئيسية وأوفدت وزارة العدل وحقوق الإنسان بهذا الشأن ٥٠ فريقا إلى ٣٤ منطقة اختصاص قضائي في كامل أنحاء البلد. وفي ختام العملية، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، صدر ما مجموعه ٣٧٠ ٣٥ حكما تفسيريا عوضا عن شهادات الميلاد. ومن بين هذه الأحكام، صدر ٢٣٩ ٣٢ حكما لمواطنين إيفواريين و ١٣١ ٣ حكما لأجانب. وكان مجموع الأحكام التفسيرية الصادرة عوضا عن شهادات الميلاد منذ الشروع في عمليات المحاكم المتنقلة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ٠٠٠ ٧٥٠ حكماً.

٢٩ – وبدأت عمليتا تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين في ١٥ أيلول/سبتمبر، بعد صدور مرسوم في ١٤ أيلول/سبتمبر ينص على إجرائهما في غضون فترة ٤٥ يوما. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد الإيفواريين الذين تم تسجيلهم كناخبين ٨٤٩ ٥ شخصا. وعلى الرغم من توقع تسارع وتيرة تسجيل الناخبين وتحديد هوية السكان باعتبار نشر مزيد من الأفرقة في كامل أنحاء البلد، ليس من المرجح الانتهاء من العملية خلال فترة الـ ٤٥ يوما المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر.

٣٠ - وأطلق وزير العدل في ١٥ أيار/مايو عملية إعادة إنشاء سجلات الحالة المدنية وإعداد شهادات الميلاد والزواج والوفاة التي فقدت أو أتلفت خلال الأزمة. وشملت المراحل الأولية للعملية إعداد قائمة جرد بالسجلات المتوفرة، بالإضافة إلى السجلات التي تعرضت للتلف أو الضياع. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، المساعدة التقنية لهذه العملية. وتنص المادة ٢ من المرسوم الرئاسي الصادر في ١٤ أيلول/سبتمبر على أن تسجيل أسماء مقدمي الطلبات المشمولين بعملية إعادة الإنشاء على جدول الناخبين ينبغي ألا يغير من الإطار الزمني المحدد لنشر القائمة الانتخابية المؤقتة.

زاي - العملية الانتخابية

٣١ - صدرت في ٤ أيلول/سبتمبر عدة مراسيم تتصل بالعملية الانتخابية، بما فيها تلك التي تصف طرائق ممارسة التصويت ومواصفات المواد الانتخابية. وكما سبقت الإشارة، صدر في ١٤ أيلول/سبتمبر مرسوم ينص على إجراء عملية تسجيل الناخبين خلال مدة ٤٥ يوما. ومن المتوقع أن يطرح عما قريب تعديل للقانون الانتخابي يرمي إلى تقليص الإطار الزمني لنشر قائمة الناخبين، وكذلك للطعون والاعتراضات المتعلقة بقائمة الناخبين.

٣٢ - ولا تزال اللجنة الانتخابية المستقلة وغيرها من المؤسسات المكلفة بتنفيذ المهام الرئيسية المتصلة بالانتخابات، من قبيل شركة ساجيم (SAGEM) ومعهد الإحصاءات الوطنية، تواجه تحديات خطيرة في وضع وتنفيذ خطة لوجستية شاملة للانتخابات تغطي الفترة الممتدة من تحديد الهوية وتسجيل الناخبين إلى توزيع المواد الانتخابية وجمعها في جميع أنحاء البلد. وتشمل المهام الرئيسية التي يجب إنجازها لإنجاح عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين إقامة ٧٠ مركزا للتنسيق؛ وإنشاء ٠٠٩ ١١ مركزا للتسجيل؛ وتشغيل ٠٠٠ ٦ مجموعة معدات لتحديد الهوية، بما فيها معدات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا؛ واختيار ٠٠٠ ٣٥ موظف لتحديد الهوية وتدريبهم ونشرهم؛ وإطلاق حملة توعية فعالة. وفي يوم الانتخابات، من المتوقع أن يصل عدد مراكز الاقتراع حوالي ٠٠٠ ٢٢ مركزا داخل مواقع الاقتراع البالغ عددها ٠٠٩ ١١ موقعا. وعلاوة على ذلك، من المتوخى استقدام ما مجموعه ٠٠٠ ٦٦ موظفا لفرز الأصوات. وهناك أيضا في كل أنحاء البلد ٤١٥ مكتبا انتخابيا محليا من المقرر تزويدها بـ ٠٠٠ ١٤ فردا.

٣٣ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت اللجنة الانتخابية المستقلة أن العمل بدأ في ٤٣ من أصل ٧٠ مركزا للتنسيق وأن عمليات التجديد جارية في المواقع المتبقية. وتم استقدام كل موظفي تحديد الهوية البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٥ موظفا ويجري حاليا تدريبهم وتوزيعهم. ولا تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة تدعم عملية

التسجيل بتوفير الخبرات التقنية والمساعدة اللوجستية والمعدات. وفي آب/أغسطس، ساعدت العملية على إقامة جسر جوي لتنقل من أوروبا إلى أبيدجان ٥٠٠ ١ مجموعة من معدات شركة ساجيم للتسجيل بغية تجنب المزيد من التأخير في عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين. ووافقت البعثة أيضا على المساعدة في نقل معدات التسجيل إلى ١٠ مراكز تنسيق تقع في مناطق نائية.

٣٤ - وترصد خلية التصديق التابعة للعملية عن كثب الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية، بما فيها تسجيل الناخبين، وجمع المعلومات البالغة الأهمية التي ستمكّن ممثلي الخاص من ممارسة ولاية التصديق المنوطة به. وسيوفر إطار المعايير الخمسة، أي السلام والشمولية ووسائط الإعلام الحكومية والقائمة الانتخابية والنتائج، على نحو ما حدده ممثلي الخاص ووافقت عليه جميع الأطراف، أساسا متينا لأداء هذه الولاية البالغة الأهمية. ويتمثل المبدأ الأساسي التي سيسترشد به ممثلي الخاص في دور التصديق الذي سيضطلع به في مساعدة الإيفواريين في الجهود التي يبذلونها لإجراء انتخابات مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة.

٣٥ - وسيشكل التصديق على القائمة الانتخابية، بوصفه أهم خطوة قبل الاقتراع، اختبارا حاسما لقدرات التصديق لدى ممثلي الخاص. وفي ذلك الصدد، سبق للعملية أن بدأت مشاورات غير رسمية مع كل الجهات الفاعلة، بمن فيها الشخصيات السياسية الرئيسية (الرئيس غباغبو والسيد بيدييه والسيد واتارا)، والميسر ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وستساعد العملية، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة وسلطات أخرى على ضمان كل من عملية الانتخابات ونتائجها بتعاون وثيق مع مراقبي الانتخابات. وأنشأت البعثة أيضا، وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، خلية صغيرة لتنسيق نشر المراقبين الدوليين.

٣٦ - ومنذ إطلاق عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين في ١٥ أيلول/سبتمبر، اتضح أن التأخيرات الناتجة عن التحديات التقنية واللوجستية أكبر مما كان متوقعا. ومن المقرر أن يعقد اجتماع للإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو في نهاية تشرين الأول/أكتوبر للتطرق لهذه المسألة، لا سيما أثرها المحتمل على الجدول الزمني الحالي للانتخابات.

سابعا - الدعم المالي المقدم لتنفيذ اتفاق واغادوغو

٣٧ - تواصلت جهود حشد الأموال لدعم تنفيذ اتفاق واغادوغو خلال الفترة قيد الاستعراض. ويعمل صندوق التمويل المشترك الذي أنشأه ويديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية وأنشطة توطيد السلام بعد الأزمة يعمل حاليا بشكل كامل

ولا يزال يتلقى التمويل الخارجي من قاعدة متزايدة التنوع من المانحين. وخصص، حتى تاريخه، مبلغ ٢٠ مليون دولار للأنشطة المتصلة بالانتخابات، بينما خصص مبلغ ١٠ ملايين دولار لبرامج توطيد السلام بعد الأزمة. وبينما تحظى العملية الانتخابية بتمويل كامل، فإن البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والإنعاش المجتمعي والبرنامج الوطني للخدمة المدنية ما زالا يواجهان عوائق، حسبما تؤكد عليه الفقرة ٢٠ أعلاه.

٣٨ - وعقب قراري الإعلان بأن كوت ديفوار مؤهلة لتلقي التمويل من صندوق بناء السلام، وضعت الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار خطة أولويات لمواجهة الاحتياجات الطارئة لبناء السلام. وتمت الموافقة في ١٤ تموز/يوليه على حوالي ٥ ملايين دولار خصص منها ٤ ملايين دولار لدعم مشاريع إعادة الإدماج، بينما سيستخدم مليون دولار لدعم جهود التيسير التي يبذلها مكتب الممثل الخاص للميسر في أبيدجان. وتنفذ مشاريع إعادة الإدماج بالتعاون مع البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والإنعاش المجتمعي، وهي تشمل إسداء المشورة للمقاتلين السابقين والأنشطة المدرة للدخل والمشاريع البالغة الصغر. ويجري التخطيط لجهود إضافية من أجل إعادة الإدماج بالتعاون مع البرنامج الوطني للخدمة المدنية، وهي تشمل إنشاء مراكز للتدريب على المهارات. وفي الوقت الذي يستعد فيه البلد للانتخابات، سيبقى الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام حيويا لترسيخ المكاسب المحققة بشق الأنفس.

ثامنا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٣٩ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام العنصر العسكري للعملية ٠١٧ ٨ فردا، منهم ٧٣٨ ٧ جنديا و ١٩٠ مراقبا عسكريا و ٨٩ ضابط ركن، بالمقارنة مع القوام المأذون به البالغ ١١٥ ٨ فردا. وتضم البعثة حاليا بين أفرادها العسكريين ٧٧ امرأة. ونشرت خمس من كتائب البعثة الإحدى عشرة في الجزء الغربي من البلد، وأربع في الجزء الشرقي، واثنتان في أبيدجان. وتوفر القدرات التمكينية والاحتياطي التشغيلي للقوة وحدة للطيران، وثلاث سرايا هندسية، وسرية نقل، وسرية قوات خاصة، وسرية إشارة، وسرية دعم. ولا تزال مجموعة الأمن الفرعية، المكونة من ٢٧٩ فردا توفر حماية لصيقة لأعضاء الحكومة وغيرهم من الزعماء السياسيين. وتمشيا مع مذكرة التفاهم المبرمة بين القوتين، لا تزال قوة ليكورن تحتفظ بقدرات التدخل السريع لدعم العملية في حالات الضرورة القصوى. ويبلغ قوام قوة ليكورن حاليا ٨٠٠ ١ فرد.

٤٠ - وتواصل العملية دمج مواقع انتشار قواتها في جميع أنحاء البلد. وفي إطار عملية الدمج هذه، خفضت القوة عدد معسكراتها من ٤٤ إلى ٢٤ معسكرا وعززت قدراتها على إجراء دوريات موسعة تغطي كل أنحاء البلد. غير أن العملية وقوة ليكورن كلاهما لا تستطيعان الوصول إلى منطقة ديفو لأن السلطات المحلية لا تسمح لهما بذلك. وفي غضون ذلك، أنشئ موقع انتشار جديد في داباكالا، في الشمال، بينما تستمر الجهود لإقامة ثلاثة معسكرات جديدة في مناطق ديفو وإيسيا وأدزوبي. وتمشيا مع مفهوم العمليات المنقح للبعثة، زادت هذه الأخيرة قدرة القوات على التنقل لتوفير الأمن للعملية الانتخابية وغيرها من العمليات الرئيسية الواردة في اتفاق واغادوغو. وبالإضافة إلى إجراء دوريات مشتركة ومتزامنة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على طول الحدود مع ليبريا، عقدت العملية اجتماعات تنسيق واتصال مع سلطات غانا وغينيا وبوركينا فاسو بغية تعزيز الترتيبات الأمنية على الحدود تحضيرا للانتخابات.

باء - عنصر الشرطة

٤١ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلغ قوام عنصر الشرطة في العملية ١ ١٣٦ فردا بالمقارنة مع القوام المأذون به البالغ ١ ٢٠٠ فردا، بمن فيهم ٣٨٨ مستشارا فرديا في شؤون الشرطة و ٧٤٨ فردا في ست وحدات شرطة مشكلة. وتضم شرطة البعثة بين أفرادها ١٨ ضابطة.

٤٢ - وواصل عنصر الشرطة التركيز على تقديم الدعم والتوجيه والمشورة إلى الشرطة الوطنية الإيفوارية ووحدات الشرطة المختلطة التي تحافظ على القانون والنظام في منطقة الثقة السابقة. وبقي أيضا على اتصال بالشرطة والدرك الوطنيين، وأجرى دوريات وتحقيقات مشتركة في الجزء الشمالي من البلد أساسا بمساعدة أفراد القوات الاحتياطية للقوى الجديدة البالغ عددهم ٦٠٠ فرد، الذين دربتهم العملية في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، واصل عنصر الشرطة في العملية تقديم الدعم إلى مركز القيادة المتكاملة وأسدى المشورة بشأن إصلاح الشرطة الوطنية الإيفوارية.

تاسعا - حقوق الإنسان

٤٣ - استمرت حالة حقوق الإنسان العامة في التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انخفاض حاد في الانتهاكات المرتكبة بدوافع سياسية. ومع ذلك، لوحظت عدة انتهاكات خطيرة خلال هذه الفترة في كل من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وفي الجزء الذي تسيطر عليه القوى الجديدة من البلد. وشملت هذه الانتهاكات انخراط الشرطة في استخدام

القوة خلال عمليات إنفاذ القانون، وابتزاز المال بالتهديد والعنف، والتعذيب، وسوء المعاملة. ولا يزال انعدام الأمن في الجزأين الغربي والشمالي من البلد، فضلا عن أجزاء من منطقة الثقة السابقة، مصدر قلق كبير وعامل تأثير سلبي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية. وتشكل الهجمات العشوائية المتزايدة التي يشنها قطاع طرق مجهولون، إلى جانب العنف واغتصاب النساء، خطرا يوميا على الحق في الحياة، والسلامة البدنية، وسلامة وأمن الأشخاص والسلع. وتظل الحالة أشد خطورة في المدن والقرى الواقعة على طول الطريق الرابطة بين دويكويه وبانغولو، وبخاصة في بيناو بالقرب من بانغولو، وكذلك في بلوديه وتوازيو بالقرب من دويكويه.

٤٤ - وقد تسبب فشل مسؤولي إنفاذ القانون في إلقاء القبض على مرتكبي هذه الانتهاكات أو تحديد هويتهم في ازدياد هشاشة العلاقات داخل المجتمعات المحلية المختلطة عرقيا، مما أدى إلى صدامات طائفية تميزت بهجمات وهجمات مضادة انتقامية. ولم تؤد التحقيقات التي أجرتها السلطات المحلية في الانتهاكات التي أبلغتها بها العملية إلى نتائج تذكر في أغلب الحالات؛ وقد زاد انخفاض عدد المحاكمات في هذه القضايا من حدة الشعور السائد بالإفلات من العقاب في البلد.

٤٥ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة، تم الإبلاغ عن خروقات متعددة للحق في الحياة، وعن عدد من حالات التعذيب، وسوء المعاملة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ولجأت عناصر القوى الجديدة في كثير من الأحيان إلى ابتزاز الأموال من الضحايا وأفراد عائلاتهم لإطلاق سراح أشخاص محتجزين بشكل تعسفي. وبقيت الحالة مطبوعة باستمرار الإفلات من العقاب، نظرا لغياب نظام عدالة يؤدي مهمته كما يجب وسط ابتزاز عناصر القوى الجديدة للأموال بالتهديد والعنف. وكما سبقت الإشارة، نظمت عناصر القوى الجديدة المتجمعة في بواكيه عدة مظاهرات في الشوارع للمطالبة بالدفع الفوري للبدلات الشهرية ومكافآت الحرب، مما أدى إلى عدة انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الاعتداء البدني، وانتهاكات الحق في الملكية، وتقييد حرية التنقل. وفيما يتعلق بحالة النساء والفتيات، تم الإبلاغ عن عدد من حالات العنف البدني والجنسي، خاصة في الجزء الغربي من البلد لها علاقة بهجمات مسلحة شنها قطاع طرق.

٤٦ - وبدعوة من الحكومة الإيفوارية، زار كوت ديفوار من ٣ إلى ٨ آب/أغسطس المقرر الخاص لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان، السيد أوكيشوكوو إيبيانو. وكان الهدف من زيارته تقييم الحالة منذ إلقاء النفايات السمية في

أبيدجان في آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي كان من نتائجه المأساوية وفاة ما لا يقل عن ١٦ شخصا ووقوع أزيد من ١٠٠ ٠٠٠ ضحية أخرى. وفي نهاية الزيارة، حث المقرر الخاص الحكومة على تعبئة كل الموارد المتيسرة للضحايا لإنصافهم كما يجب والإسراع بتقديم التعويض الكافي لهم. ولا يزال العديد من الضحايا يعانون من مشاكل صحية. ودعا المقرر الخاص أيضا الحكومة إلى تكثيف جهودها من أجل البت في الدعاوى المرفوعة ضد الأفراد والأشخاص الاعتباريين المتورطين في هذه الكارثة.

٤٧ - وفي غضون ذلك، واصلت العملية التوعية بمسألتي حقوق الطفل وحماية الطفل، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣). ونفذت البعثة أنشطة توعية لفائدة ٣٣٠ ٤ شريكا من المنظمات غير الحكومية، وتنظيمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، وقامت حتى الآن، في عام ٢٠٠٨، بتوعية ما مجموعه ٦٧٨ ٤ فردا من أفراد العملية بشأن مسائل حماية الطفل.

٤٨ - ورصدت العملية، بالتعاون مع شركائها انتهاكات ارتكبت ضد الأطفال، وأبلغت عنها تمشيا مع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، واستمرت في التحاور مع الجماعات المسلحة لكي تسهل تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ورغم انخفاض عدد حالات اختطاف الأطفال وقتلهم المبلغ عنها في كوت ديفوار، فإنني قلق إزاء استمرار العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال. وتمشيا مع توصيات الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، واصلت العملية تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة الإيفوارية في إطار جهودها الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية للأطفال المتضررين من التراع المسلح، ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنسي.

عاشرا - النوع الجنساني

٤٩ - واصلت وحدة القضايا الجنسانية، وفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات العملية وبرامجها. وتعاونت العملية مع شركاء وطنيين لوضع مشروع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنسي يعرض على نظر الحكومة. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة تدريبا متخصصا بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الجنساني إلى قيادات نسائية محلية وضباط شرطة ودرك وموظفين مدنيين وزعماء تقليديين. وفي إطار التعاون مع مؤسسات أخرى، قدمت العملية الدعم التدريبي في مجال الشؤون الجنسانية وحفظ السلام إلى أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين في دورة تدريبية لكبار قادة بعثات الاتحاد الأفريقي في بوتسوانا.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٠ - واصلت العملية تعميم التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة البعثة. وفي هذا الصدد، أقامت البعثة شراكة مع دوائر الإصلاحيات الحكومية وقامت بتوعية ٧٩٤ سجينا و ٧٢ ضابطا من ضباط الإصلاحيات بشأن الفيروس/الإيدز. وعملت البعثة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ مشروع مشترك بشأن الفيروس/الإيدز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونقحت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع منظمات غير حكومية ووزارة الدفاع، أساليب العمل لمواصلة تنفيذ مشروعين كان قد تم إطلاقهما في حزيران/يونيه، فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومعالجتها لدى المشتغلين بتجارة الجنس وقوات الأمن الإيفوارية. وعلاوة على ذلك، قامت العملية بتوعية ٣ ٤١٧ فردا في البعثة بالفيروس/الإيدز، بينما تلقى ما مجموعه ١٧٠ من المثقفين الأقران الجدد التدريب للاضطلاع بأنشطة التوعية كل داخل كتيبته. وقدمت خدمات مشورة وفحص طوعية إلى ١ ٥٤٦ فردا في البعثة.

ثاني عشر - سلوك الأفراد وانضباطهم

٥١ - لا تزال تحقيقات الأمم المتحدة والبلد المساهم بقوات الذي يعنيه الأمر جارية بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد إحدى الوحدات العسكرية في العملية. وكما أشرت في تقريري السابق (S/2008/451) ستعلن نتائج التحقيقات بمجرد اكتمالها. وفي غضون ذلك، واصلت العملية، عن طريق وحدة السلوك والانضباط، توعية أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لها بشأن السياسة التي أنتهجها بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي إطار التوعية العامة التي تقوم بها العملية، بقيت هذه الأخيرة على اتصال بمنظمات المجتمع المدني لضمان توعية السكان المحليين بمعايير سلوك الأمم المتحدة.

ثالث عشر - الإعلام ورصد وسائط الإعلام

٥٢ - واصلت العملية الجهود التي تبذلها لإطلاع السكان الإيفواريين على مستجدات عملية السلام والدعم الذي تقدمه البعثة لتنفيذ اتفاق واغادوغو، خاصة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وساعدت عملية مكتب رئيس الوزراء واللجنة الانتخابية المستقلة في وضع وتنفيذ استراتيجية اتصالات، بما في ذلك إنتاج إعلانات إذاعية ومنشورات وملصقات دعما لعمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين.

٥٣ - وواصلت البعثة تشجيع المجتمع المدني على الاضطلاع بدور نشيط في تعزيز عملية السلام بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات مع الدعامات الأربع الرئيسية المستهدفة، وهي وسائط الإعلام والنساء والزعماء التقليديون والتنظيمات الشبابية. وقامت العملية أيضا برصد وسائط الإعلام الإيفوارية عن كثب، ونظمت حلقات دراسية تدريبية لوسائط الإعلام الوطنية والمحطات الإذاعية المحلية لتوعيتها بدورها خلال الفترة الانتخابية.

٥٤ - وفي محاولة لتسهيل إعادة نشر أفراد العملية في مدينتي أدزوبيه وإيسيا الجنوبيتين، نظمت البعثة أنشطة للجمهور في هذين الموقعين. وفي أماكن أخرى، وفي الوقت الذي كانت فيه إعادة نشر الأفراد العسكريين للبعثة جارية، واصلت المحطة الإذاعية التابعة للبعثة، أونوسي إف إيم (ONUCI FM)، توسيع منطقة تغطيتها كذلك. وأقيمت أجهزة إرسال إذاعية في داباكالا وتابو وبونديباليه، وبذلك وصل مجموع عدد أجهزة الإرسال إلى ٢٣ جهازا على النطاق الوطني. وفي غضون ذلك استمرت المحطة الإذاعية التابعة للبعثة في تقديم معلومات عن عملية السلام عن طريق نشراتها الإخبارية وبرامج أحداث الساعة وبرامج التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت البعثة حملة اتصال خاصة لدعم مبادرة إقامة ١٠٠٠ مشروع بالغ الصغر.

رابع عشر - سلامة الأفراد وأمنهم

٥٥ - رغم اعتبار الحالة الأمنية العامة في البلد هادئة نسبيا، لا تزال التحديات المتعلقة بالحفاظ على القانون والنظام بشكل عام تؤثر في سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. وتعرف الجريمة في الحواضر وجرائم قطع الطرق وابتزاز الأموال والاغتصاب والقتل زيادة في جميع أنحاء البلد. وخلال الأحداث الأخيرة في بوندوكو، رشقت المركبات التي تحمل علامة الأمم المتحدة بالحجارة وأصيب أحد الموظفين بجروح خفيفة. وما زال الموظفون الوطنيون مهددين بالتعرض للهجوم في عقر منازلهم، كما يتبين من عملية سرقة جرت في أيلول/سبتمبر في مترل إحدى الموظفات الوطنيات. وكان هذا ثالث هجوم يتعرض له موظفون وطنيون، وكلهن نساء. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي بصرامة، بما فيها المعايير السكنية.

خامس عشر - الآثار المالية

٥٦ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٤/٦٢ مبلغا قدره ٤٧٥,٤ مليون دولار للإنفاق على العملية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩،

ستقتصر تكلفة الإنفاق على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

٥٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية ٦١,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لكل عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٥٦٨,٧ ٣ مليون دولار.

٥٨ - وسددت تكاليف القوات للفترة الممتدة إلى غاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

سادس عشر - ملاحظات

٥٩ - تسود حالة من السلم والاستقرار في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو قبل ثمانية عشر شهرا. وتشمل الإنجازات الرئيسية المحققة خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ البلد نهاية الأعمال العدائية بين القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وإزالة منطقة الثقة التي كانت تقسم البلد فعليا فيما سبق؛ وإعادة حق السكان في التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد؛ والبداية الناجحة لعملية ذات مصداقية لتحديد هوية السكان عن طريق عمليات المحاكم المتنقلة؛ وتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد؛ واستمرار الحوار وروح التراضي بين أهم الزعماء السياسيين؛ وعودة المسؤولين الحكوميين المشردين خلال النزاع إلى الشمال؛ وانتعاش الاقتصاد الداعي للتفاؤل؛ والتقدم المحرز في التحضير للانتخابات.

٦٠ - وحقق عملية السلام إنجازا بالغ الأهمية تمثل في إطلاق عملية تسجيل الناخبين في ١٥ أيلول/سبتمبر. وقطعت المراحل الرئيسية للعملية الانتخابية حتى تاريخه بشكل مرض، على الرغم من التحديات اللوجستية الكبرى التي واجهتها. ومن دواعي سروري الكبير نجاح عمليات المحاكم المتنقلة وتوافق الآراء التي توصلت إليه الأطراف لحل المسائل الناشئة، بما في ذلك إصدار بطاقات الهوية وتسجيل الناخبين في آن واحد؛ في جو تسوده المصداقية والشفافية على حد سواء. وينبغي معالجة أية مسائل ناشئة، بما فيها إمكانية إدخال تعديلات على الجدول الزمني للانتخابات، وفقا للقانون الذي ينظم الإطار الزمني للانتخابات وبنفس روح التراضي التي كانت السمة المميزة لتنفيذ اتفاق واغادوغو بشكل ناجح حتى الآن.

٦١ - وسيكون لولاية التصديق المنوطة بممثلي الخاص أهمية حاسمة في ضمان مصداقية العملية الانتخابية. ولن يركز ممثلي الخاص عند ممارسة تلك الولاية على الجوانب السلبية في العملية، بل سيتبع نهجا بناء يرمي إلى استباق المشاكل ومساعدة الأطراف والسلطات الانتخابية على التصدي لها بشكل فعال يحافظ عل مصداقية الانتخابات. وفي هذا الصدد،

سيواصل العمل عن كثب مع الميسر والتشاور مع كل الجهات المعنية الوطنية والدولية. وفي الوقت نفسه، ستدعم العملية، في حدود الموارد المتيسرة لها، السلطات الانتخابية في مواجهة التحديات اللوجستية والتقنية الهائلة التي ما زالت تواجهها. وسيكون من الأساسي أيضا إشراك أكبر عدد ممكن من مراقبي الانتخابات، خاصة من المنظمات الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن مختلف المنظمات غير الحكومية وفرادى البلدان، لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها.

٦٢ - وقد أمكن تحقيق المكاسب التي تحققت حتى تاريخه في تنفيذ اتفاق واغادوغو بفضل استمرار الأطراف الإيفوارية في الالتزام بالاتفاق وروح الحوار وتوافق الآراء الذي نتج عن ذلك الاتفاق. ولا يزال ميسر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، وسيطا شجاعا ودعامة ضرورية في عملية السلام. ورافق شركاء كوت ديفوار الدوليون، ومنهم الأمم المتحدة، العملية بفعالية، فرصدوها عن كثب وقدموا لها مساعدة مالية وتقنية ولوجستية قيّمة، فضلا عن تقديم دعم بالغ الأهمية لبناء القدرات إلى المؤسسات المكلفة بتنفيذ مختلف المهام الرئيسية المحددة في اتفاق واغادوغو. ومع انتقال البلد إلى المرحلة الحرجة التالية من عملية السلام، أي الانتخابات الرئاسية، من الضروري الحفاظ على الشراكة الفعالة بين الأطراف الإيفوارية والميسر والجهات المعنية الدولية والاستفادة منها استفادة تامة.

٦٣ - ورغم أن كوت ديفوار قطعت بنجاح أطول جزء من مسيرتها المحفوفة بالمخاطر نحو الانتخابات، فإن المسافة القصيرة المتبقية لا تزال محفوفة بتحديات هائلة. ومن شأن العديد من المهام غير المنجزة أن تشكل خطرا شديدا على الانتخابات، بل على عملية السلام ككل وكذلك استقرار كوت ديفوار على المدى الطويل، إذا لم تتم إدارتها بعناية. وفي الوقت الذي يحرز فيه تقدم في تجميع المقاتلين السابقين، فإن الجهود المبذولة لجمع أسلحتهم ووضعها في مخازن مأمونة، كما ينص على ذلك اتفاق واغادوغو التكميلي الثالث، لم تسفر حتى الآن سوى عن نتائج مخيبة للآمال. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مسألة دفع بدلات إلى كل من مقاتلي القوى الجديدة السابقين الذي تم تجميعهم وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية أن تصبح سببا في وقوع اضطرابات قد تخل بالأمن أثناء الانتخابات. وإن تعثر عملية تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها في الغرب، فضلا عن استمرار وجود تنظيمات شبابية تترع إلى استخدام العنف بدوافع سياسية، عاملان يشكلان أيضا خطرا مماثلا على توفير الأمن خلال فترة الانتخابات.

٦٤ - ويساورني أيضا قلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي في إعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، خاصة فيما يتعلق بالأخذ بمركزية الخزانة. وقد منع ذلك إعادة التوحيد الكامل للبلد وإعادة بسط سلطة الدولة كاملة في جميع أنحاء أراضي كوت ديفوار عقب إزالة منطقة الثقة. وأحث الأطراف والميسر، بدعم من الشركاء الدوليين، على المثابرة على معالجة هذه المسائل الحرجة، بطرق منها الاتفاق على ترتيبات لإعادة توحيد القوات المسلحة وقوات الأمن، وتنفيذ برنامج فعال لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، فضلا عن برنامج الخدمة المدنية.

٦٥ - وكما أظهرت أمثلة أخرى في جميع أنحاء العالم، فإن الانتخابات، التي يقصد منها توطيد السلام والديمقراطية، من شأنها أن تصبح مصدرا لعدم الاستقرار إذا لم تتم إدارتها بشكل ملائم وشفاف. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر المشار إليها أعلاه في الفترة السابقة على الانتخابات، سيكون أيضا من المهم أن تتم بعناية إدارة الفترة الحساسة التالية مباشرة للانتخابات. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع الزعماء الإيفواريين على مواصلة الالتزام بروح التراضي والمصالحة. وتوفر النجاحات المحققة حتى الآن في التغلب على العوائق التي ظهرت في تنفيذ اتفاق واغادوغو أساسا للثقة في قدرات الأطراف الإيفوارية للارتقاء فوق المصالح الحزبية الضيقة وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية لحل أي مسائل قد تزعزع الاستقرار في أعقاب الانتخابات.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص لكوت ديفوار، ي. ج. تشوي، وكل أفراد العملية من عسكريين وشرطة ومدنيين على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. وأعرب عن امتناني أيضا لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري، وممثله الخاص في كوت ديفوار، لجهود التيسير التي يبذلونها بلا كلل. وأخيرا، أشكر كل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على مساهماتها الهامة في جهود إعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى كوت ديفوار.

مرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

	العنصر العسكري				وحدات الشرطة	
	المراقبون	ضباط				
البلد	العسكريون	الأركان	القوات	المجموع	المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١١			١١		
إثيوبيا	٢			٢		
الأرجنتين						٣
الأردن	٧	١٢	١٠٥٠	١٠٦٩	٣٧٤	٩
إسبانيا						١
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢			٢		٥
أوغندا	٤	١		٥		
أيرلندا	٢			٢		
باراغواي	٨	٢		١٠		
باكستان	٩	١٠	١١٢٦	١١٤٥	١٢٤	١
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١١	١٠	٢٧٠٤	٢٧٢٥	٢٥٠	٥
بنن	٨	٧	٤٢٠	٤٣٥		٥١
بوروندي						١٤
بولندا	٢			٢		
بوليفيا	٣			٣		
بيرو	٣			٣		
تركيا						٦
تشاد	٢			٢		١٨
توغو	٧	٦	٣٠٩	٣٢٢		٩
تونس	٧	٣		١٠		
جمهورية أفريقيا الوسطى						٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٢٠
جمهورية تترانيا المتحدة	١	٢		٣		
جيبوتي						٥١

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع	المشكلة	الشرطة المدنية
رواندا						٣
رومانيا	٧			٧		
زامبيا	٢			٢		
زمبابواي	٢			٢		
السلفادور	٣			٣		
السنغال	١٠	٦	٣٢٠	٣٣٦		٤١
سويسرا						٢
صربيا	٣			٣		
الصين	٧			٧		١
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٧	٥٣٤	٥٤٧		٥
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	١			١		
فرنسا	٢	١٠	١٧١	١٨٣		١١
الفلبين	٤	٣		٧		
الكاميرون						٥٨
كرواتيا	٢			٢		
كندا						٧
ليبيا						٢
مدغشقر						٧
المغرب		٢	٧٢٢	٧٢٤		
مولدوفا	٤			٤		
ناميبيا	٢			٢		
نيبال	٣	١		٤		
النيجر	٦	٣	٣٨٢	٣٩١		٤٢
نيجيريا	٨			٨		
الهند	٧			٧		
اليمن	٨	١		٩		٧
المجموع	**١٩٠**	**٨٩**	**٧ ٧٣٨**	**٨ ٠١٧**	**٧٤٨**	**٣٨٨**

خريطة

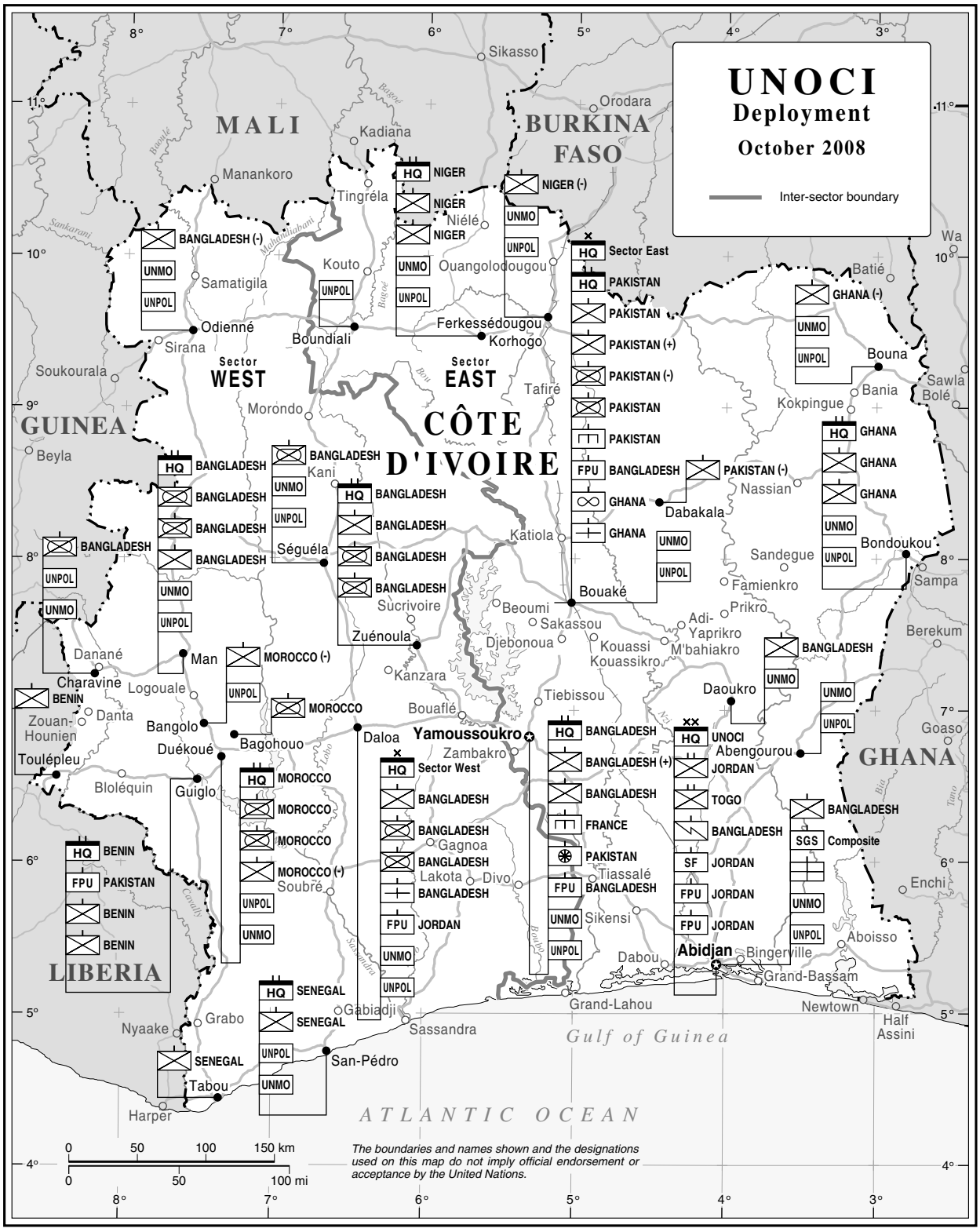

Map No. 4220 Rev. 23 UNITED NATIONS
October 2008

Department of Field Support
Cartographic Section